وقـــائع طـــاولـــة المـــدى المـــســـتـــديـــرة

مـــســـتـــقـــبـــل الـــنـــفـــط الـــعـــراقـــي

القسم الثالث

ضمن الحشد الكبير الذي حضر جلسة طاولة المدى المستديرة الخاصة بموضوعة مستقبل النفط في العراق وضم الخبراء والمتخصصين بشؤون النفط وعموم حركة الاقتصاد العراقي فضلاً عن العاملين بالقطاعات المعنية المختلفةو بعد أن فرغ الأستاذ ثامر الغضبان وزير النفط السابق، ورئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء من القاء محاضرته التي استعرض فيها تاريخ وواقع الصناعة النفطية وآفاق تطورها مستقبلا.. فتح الزميل حسام الساموك مدير الندوة باب المناقشات وقد كان السيد عادل عبد الزهرة الكاتب في جريدة طريق الشعب، أول المتداخلين، حيث قال:

محمد شريف أبو ميسم

أحب أن أؤكد مسألة مهمة، ألا وهي ضرورة التأكيد في قانون النفط والغاز على أهمية الاستثمار الوطني المباشر لاستغلال الثروة النفطية والاعتماد على عقود الخدمة لان العراق في الوقت الحاضر ليس بحاجة الى عقود المشاركة وخاصة في مستويات انتاج تقل عن أربعة ملايين برميل باليوم والعراق اليوم بعيد عن هذا المستوى، أما بالنسبة الى عقود المشاركة فيمكن حصرها بالحقول الجديدة غير المكتشفة والتي تقع في أماكن يصعب التنقيب فيها أو تكون فيها مخاطر الاستثمار مرتفعة الى مستويات هي أكبر من قدرة شركة النفط الوطنية العراقية، وحتى عقود المشاركة الخاصة بالحقول الكبيرة ينبغي أن تخضع الى ضوابط وأهمها موافقة مجلس النواب.. وفيما يتعلق بصلاحيات التنقيب واستغلال الحقول النفطية بالأقاليم ومسألة التعاقد بشأنها، ينبغي التوصل الى صيغة تنسجم مع الادارة العقلانية للثروة النفطية وتضمن مشاركة سلطات الأقاليم في الادارة بصورة مناسبة على أن يتم تجنب التفاوض مع الشركات العالمية من موقع ضعف.. وشكرا

ثم تحدث الأستاذ سهيل خير الله العباسي وهو خبير مصرفي، فقال: استميح الاستاذ ثامر الغضبان عذرا، وأتمنى أن يتسع لي صدره لانني أريد أن أبدأ الحديث من حيث النوايا، وموضوع النفط موضوع حساس وجميعنا يعلم أن أكثر جوانبه سياسية وليست اقتصادية، فليس هنالك خبايا أو خفايا أو ان خبراءنا عاجزون عن ايجاد وسيلة لكيفية استخراج النفط، فالموضوع هو سياسي صرف والعراقي البسيط عندما يسمع هذه النغمات وهذا الالحاح من الولايات المتحدة (ونحن هنا نتكلم بصراحة) وهي دولة تحتل العراق وهذا لانقاش فيه.. واصرار هذه الدولة على هذا القانون يولد شكوكاً لدى الناس، حيث ظهر الرئيس الأمريكي لعدة مرات وهو يتحدث عن تمرير قوانين في مجلس النواب وفي كل مرة يشير الى قانون النفط.. ونحن مالنا ومال قانون النفط؟.. لدينا الانتاج، وهنالك حجوم مطلوبة في الانتاج مثلما تفضل الأستاذ، ويأتي وقت ننجزها، ومادمنا لانستطيع أن نستثمر في أي مفصل من مفاصل الاستثمار بسبب الوضع الأمني، فكيف ستستطيع الدول الأجنبية أن تستثمر؟ ثم لماذا يكون استثمارا عموديا؟ فنحن نريده استثمارا افقيا (تكرير النفط، المنتجات النفطية).. وعندما تأتي الى الايرادات، وقد تفضل الاستاذ ثامر ان الايرادات توضع في البنك المركزي.. وهذا الكلام ممكن أن ينفذ ولكن هل هنالك ضمانة لتنفيذه، حيث ان تجربة النفط مقابل الغذاء مازالت فيها قضايا تثار وموجودة، أما ان نستخرج هذه الكميات الكبيرة (ونؤمن البزون شحمة) حيث نضعها في حساب في البنك المركزي، ولا ندري من سيسيطر على هذا الحساب؟ وهذه الأمور يتكلم بها الشارع، ثم ما هذا الالحاح أو التصوير ان النفط ملك للشعب العراقي؟ وهنا كأننا نستدرج الناس البسطاء حيث ان جميعهم يتساءلون (متى يعطوننا الايرادات، وكانهم سيستلمون مبالغ يضعونها في جيوبهم) فهذه العبارة المتعلقة بالتوزيع التي وردت في القانون أو لم ترد (أنا أشهد) ولكن النفط يستثمر لمشاريع خدمية، اقتصادية، ثقافية، بنى تحتية، سكن، صحة.. ولا أدري فأنا في فهمي المتواضع هنالك عجالة في الموضوع.. ثم اننا نقوم بالانتاج ولدينا وسائل الانتاج التي هي متأخرة من زمن، ويمكن أن نقوم باصلاحها.. فلماذا ندخل في مطب؟ لنستقر أولا في أمورنا السياسية والأمنية، فالتأجيل أمر ممتاز، والنفط من زمن (مصدق) سنة١٩٥٢ مع فنزولا كان موضوعاً ساخناً، فلماذا نأتي بأنفسنا ونضعها في النار؟ هذا القانون في تقديري المتواضع وبرغم الجهود التي بذلت من أجل اخراجه وهي نوايا وطنية وفنية قد أجهلها، أرى ان يؤجل.. ولكوني مواطناً عراقياً فانني عندما أسمع ان المحتل يريد هذا القانون، فانني أضع علامة استفهام..شكرا....

صباح عوني:

هناك مسودتان لقانون النفط مسودة شباط ومسودة تموز .. أيهما المعتمدة.

ثم تحدث الخبير النفطي الأستاذ صباح عوني عضو الهيئة الاستشارية في مجلس الوزراء قائلا: أشكر الأستاذ المحاضر على الطرح الذي تقدم به، وأود أن أقول ان المواضيع التي تم التطرق اليها هي محط وجهات نظر مختلفة على مستوى الخبراء وعلى مستوى السياسيين، والسؤال الكبير الذي طرحه الأستاذ ثامر والذي أود أن يدور النقاش حوله متعلق بالقوانين الأربعة، فهل نسير باتجاه شرعنة هذه القوانين، أم ان هنالك وجهات نظر أخرى؟ والقوانين المقصودة هي (قانون النفط والغاز، وقانون الموارد المالية، وقانون شركة النفط الوطنية، وقانون وزارة النفط) وأبدأ بقانون شركة النفط الوطنية، فانا شخصيا أول ماعملت في شركة النفط الوطنية العراقية وقد اكتسبت الخبرات من هذه الشركة العملاقة وهذه الشركة دربت وطورت كوادر بأعداد هائلة وهي شركة عملاقة وضخمة الى الحد الذي لا يتصور فيه البعض مقدار ضخامتها، وقد تكون ضخامتها بضخامة أربع أو خمس وزارات مجتمعة، وهي منذ تأسيسها تقوم بعمل ينصب على شركة نفط الجنوب في البصرة، لان شركة نفط الشمال كانت تابعة لوزارة النفط، فادارة العمل النفطي في العراق في الواقع لم تكن تدار من جهة واحدة، وانما كانت تدار من قبل شركة النفط الوطنية بالنسبة الى نفط الجنوب، ووزارة النفط كانت تدير نفط الشمال، وعندما انحلت شركة النفط الوطنية، لم تقبل جميع الكوادر الوطنية بهذا الأمر، لان تمازجا حصل بين تلك الكوادر مع خبراتها من جهة ومع ذلك الكيان الذي هو شركة النفط الوطنية الذي كان يكبر.. وفي الواقع فاننا اذا نظرنا من زاوية أخرى نجد ان شركة النفط الوطنية العراقية عندما انحلت، تم تأسيس أربع شركات نفط وطنية، ولدينا الآن الشركات العاملة بصورة وبأخرى (شركة النفط الوطنية في الشمال وشركة النفط الوطنية في الجنوب وشركة الاستكشافات النفطية، وشركة تسويق النفط) هذه الشركات الاربع هي شركات نفطية وطنية، والفرق عن السابق ان هذه الشركات كانت ضمن شركة النفط الوطنية العراقية، والآن أصبح العمل تخصصياً، فشركة الاستكشاف النفطي هي شركة عملاقة وعملها كبير، وكما تفضل الأستاذ ثامر حين قال ان (ربع العراق غير مستكشف) وشركة الاستكشاف عندما كانت مديرية عامة من ضمن شركة النفط الوطنية وصلت الى مرحلة لديها ١٤ فرقة زلزالية تعمل في العراق، واذا ما أرادت أن تعيد نشاطها فانها ستحتاج من ٢٠ الى ٢٥ فرقة زلزالية حتى تستطيع أن تعمل في أنحاء العراق، معنى شركات وطنية عملاقة متخصصة، والشيء الوحيد الذي ستحتاجه هذه الشركات بحسب رأيي هو اعادة هيكلتها واعادة قوانينها الداخلية لغرض ان تقوم بعملها وتتطور وتعطى صلاحيات أكثر مماكان عليه من قبل ٣٠ سنة.. أما فيما يخص قانون الموارد المالية، فان بعض الآراء المتعلقة بالدستور العراقي وتحديدا موضوع الفيدرالية، فانه مشروع تقسيم للعراق أكثر مما هو مشروع لادارة العراق، وبعض الأحزاب تتبنى هذه الآراء، والذي يدرس قانون الموارد المالية بتمعن وخصوصا المادة أربعة، يرى انه يكرس لتقسيم العراق ويؤسس لتقسيم العراق لان المال هو الأساس في وحدة المجتمع والقوة العسكرية هي التي تحافظ على هذا المال، ولكن المادة أربعة تكرس وتؤسس بالتدريج الى تقسيم المجتمع وتعمل على أن يتسلم كل أقليم من الموارد الخارجية والموارد الداخلية من البنك المركزي شهريا بعد أن يتم استقطاع نفقات الوزارات التي تسمى النفقات السيادية، فعندما تصل الأموال الى الأقاليم والمحافظات بهذا الشكل التراكمي فان محافظة ما سيكون لديها أموال فائضة أو متراكمة وأخرى ستحتاج لانها ربما تكون في حالة تطوير أكثر من مكان آخر، فموازنة الدولة سوف تكون غير قادرة على التوازن في هذا الموضوع، وهذا الأمر خطر وأنا لم أعرفه من قبل في أي دولة أخرى فدرالية أوغير فيدرالية وهذا القانون من القوانين الخطرة جدا وهنالك تساؤلات عديدة في هذا الخصوص.. وكما قال الأستاذ ثامر بخصوص وارداتنا التي تشكل ايرادات النفط فيها ٩٠٪ ونستطيع أن نقول ان ٩٥٪ من احتياجاتنا من العملات الأجنبية تأتينا من واردات النفط، وهذا الحساب الخارجي الذي هو بالدولار عندما يذهب مع الحساب الداخلي الى الأقاليم، فمن أين للبنك المركزي القابلية في دعم الدينار العراقي اذا لم تكن لديه هذه الدولارات، ثم كيف يكون هنالك دينار واحد موحد.. أما بخصوص قانون النفط والغاز فهنالك ملاحظات عديدة واختصارا فانني سأتطرق الى ملاحظة واحدة وهي تتعلق بصلاحية مجلس النواب في هذا القانون، حيث اننا نجد صلاحية المجلس الذي يمثل الشعب من خلال الانتخابات هي صلاحية معدومة (صفر).. أما قانون وزارة النفط فانه يحتاج الى تطوير وتفعيل.. وشكرا

ثم جاء دور الأستاذ باسم جميل انطوان نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال الذي تحدث قائلا:

أعتقد بأن الأستاذ ثامر الغضبان خير من يغطي الواقع النفطي سواء كان على الواقع النظري أو الواقع العملي، فهو يمتلك من الخبرة والدراية الكافية في شؤون وزارة النفط ويمتلك من المهنية العالية أيضا، ولكن لابد من أن تطرح بعض من الاستفسارات والنقاط التي لم ترد في المحاضرة القيمة التي ألقاها.. والملاحظة الأولى هي ان مشكلة النفط تعقدت وكبرت بسبب فقدان الشفافية في طرح موضوع النفط وقانون النفط، وبقيت الكثير من المواضيع وللأسف الشديد تدار بعيدا عن الشفافية والديموقراطية، خاصة (ومع احترامي للأخوة الصحفيين الاقتصاديين) ان الصحافة الاقتصادية في العراق دون المستوى المطلوب لطرح المسائل الأساسية والواضحة أمام الناس، فالشعب العراقي ولد وتربى على النفط والسياسة ولايمكن اغفال هذه الحقائق في وضع قانون نفطي ومن الممكن لأي خطيب أو أي امام جامع أن يخلع أي خبير نفطي من مكانه بسهولة في طرح المسائل السياسية، وهذا أمر بديهي وبالتالي فنحن نتمنى أن تكون الشفافية والصراحة منهجا في طرح قانون النفط والغاز وكذلك السعي لتثقيف الناس في هذا الخصوص من خلال الصحافة الاقتصادية بمشاركة المسؤولين النفطيين من خلال المقال الصحفي واللقاء التلفزيوني ويتم طرح الموضوع من خلال منظمات المجتمع الاقتصادية، وأنا أتساءل لماذا وجدت هذه المنظمات؟ وهي مطالبة بأن يكون لها دور في طرح مسودة القانون على الجماهير وتثقفهم بها، وان انعدام هذا الدور أعطى فرصة للكثير من الناس بقصد أو من دون قصد في التفسير المغلوط وعدم الفهم ومن ثم تم تعقيد المشكلة وأصبحت مثارجدل، وصار بين الفترة والأخرى يطرح قانون ويقال انه قانون النفط، وحسب المزاج مما عقد القضية، وكان من الممكن أن تحل القضية بشكل أفضل، وأحسن دليل على ذلك ما يحصل الآن من محاورات بين حكومة الاقليم والسيد وزير النفط أو الحكومة الاتحادية..أين العقود التي وقعت مع الشركات ولماذا لم تعلن أمام الناس وأمام الشعب الكردي نفسه؟ ولماذا لاتكون هنالك صراحة ووضوح ليكون الشعب على بينة مما يدور؟ أليس النفط ملكاً لهذا الشعب؟ فلماذا تبقى القوانين مجهولة وتبقى الصراعات فكل يصرح بشكل مختلف، وزير النفط من جهة ووزير نفط حكومة الأقليم من جهة أخرى مع حكومة الأقليم. ولاأدري؟.. فأنا شخصيا متشائم من هذا التطور السلبي والقوى المعادية للعراق على الحدود العراقية التركية تهدد وقوى أخرى تهدد بينما نحن نتشرذم والمتربصون لنا يبحثون عن الفرصة للايذاء بالبلد.. النقطة الأخرى متعلقة بالسؤال التالي: أين دور القطاع الخاص العراقي في مستقبل الصناعة النفطية العراقية؟ وأنا هنا لا أتحدث عن الاستخراج والاستكشاف لان هذه الفعاليات وبصراحة بعيدة عن نشاط القطاع الخاص العراقي بصفتي أحد المنتمين والممثلين للقطاع الخاص.. ونحن نسعى أن يكون للقطاع الخاص دور ولكننا نتساءل عن الايضاحات المتعلقة بهذا القطاع في قانون النفط لاننا أولى من غيرنا في المساهمة في هذه الثروة.. لاحظت في القانون المتعلق بمصافي النفط وتكريره، ان هذا القانون لم يحدد حجم المصافي النفطية، حيث ينبغي أن يكون هنالك حد أدنى لأي مستثمر سواء كان عراقياً أو أجنبياً، لاننا لانقيم مصافي ترقيعية (ذات الخمسة آلاف والعشرة آلاف برميل) لانها لن تحل مشكلة وليست اقتصادية، وستتجاوز فيها الفضلات حدود الـ ٢٠٪ لتصل حتى الى ٤٠٪ وكنا نتمنى أن يضع القانون حدا من٨٠الى ١٠٠ ألف برميل يوميا كحد أدنى للشركات التي ستستثمر في المجال النفطي لكي تحل المشكلة، فأغلب قوانيننا تولد وهي خطأ لانها رد فعل لعملية معينة غير مدروسة، وكان هنالك متسع لاصدار قانون متلعق بتكرير النفط بشكل واسع.. اما عملية الاستخراج النفطي بمعزل عن هيئة عليا للاستثمار، أعتقد انها عملية غير دقيقة لان خبرة الأقاليم والمحافظات غير كافية في هذا الخصوص، وأمامنا الآن الميزانية العراقية للعام الماضي وهذا العام، حيث ان مجالس المحافظات لم تستطع صرف المبالغ ولم تعرف أين تذهب بهذه المبالغ وهي ربما تكون على رأس ادارة العمل في الشأن النفطي، فكيف ستقوم بالاشراف على ثروة نفطية جبارة وهائلة ولاتمتلك الخبرة في التعاقد ولا الاستخراج من دون وجود الخبرات الوطنية المشتتة خارج البلد، وأنا أدعو هنا لاصدار قانون معين أو اغراء معين لجذب العقول المهاجرة والمهجرة لخارج البلد، وبالتالي ربما ستغنينا هذه الكفاءات عن اصدار قانون لفسح المجال للمستثمر الأجنبي وقد أثبت العراق بكفاءاته الفنية وكوادره سواء كانت في شركة النفط الوطنية أو في وزارة النفط انه يمتلك الطاقات البشرية الكفوءة لادارة العمليات النفطية.. وثمة سؤال آخر أود أن أطرحه: ألا تكفي ثلاثة مليارات الى أربعة مليارات دولار سنويا من الميزانية العراقية للقيام بعمليات الاستكشاف والاستثمار لادارة العملية النفطية بمعزل عن الشركات الأجنبية؟ أنا أعتقد اننا لانستطيع أن نستثمر أكثر من ثلاثة مليارات أو أربعة مليارات دولار في عملية توسيع الاستكشافات النفطية والاستخراج، بسبب الامكانيات الموجودة في الوقت الحاضر حيث الفساد المالي والاداري والعمليات الارهابية التي يعانيها البلد.. وهناك أمر آخر يتعلق بالشأن النفطي أود السؤال بخصوصه: فالى أين ستصل عملية الارتفاعات في أسعار النفط؟ وما انعكاسات انخفاض الدولار على الدول المنتجة للنفط؟ فانا أشعر وكأن في الأمر لعبة لان انخفاض الدولار لم يكن نتيجة عرض وطلب، انما هي عملية مقصودة، فالرأسمال الأمريكي يأمل ان تنخفض قيمة الدولار لكي تقل واردات الدول النفطية وتستطيع أمريكا أن تزيد من صادراتها لتنافس صادرات الصين والهند وأوروبا لتأخذ لها موقعاً لان العجز في الميزان التجاري الأمريكي يزداد الآن.. ولكوني أعمل في مجال الصناعات الكيمياوية والمنتجات النفطية والمذيبات بشكل رئيسي فانني ألاحظ ان هذه المنتجات ترتفع ٢٠ دولاراً عندما يرتفع النفط ٥ دولارات يعني ان زيادة ١٠٪ في أسعار النفط يحصل ارتفاع بنسبة ٥٠٪ في هذه المواد، وعلى سبيل المثال حيث كنا نستورد الأسيتون بسعر ٦٥٠ دولاراً للطن الواحد، ويوم أمس أصبح ١٣٥٠ دولاراً للطن الواحد، فعندما تزداد واردات الدول المصدرة للنفط فهنالك بئر يمتص هذه الواردات من مكان آخر وينخفض سعر النفط ولا تنخفض أسعار هذه المنتجات، انها لعبة كبيرة جدا..

فائق الدباس:

هناك مسودتان لقانون النفط مسودة شباط ومسودة تموز .. أيهما المعتمدة.

ثم تحدث الأستاذ فائق الدباس (رئيس باحثين في وزارة النفط) قائلا:

شكرا جزيلا للأستاذ ثامر الغضبان الذي زاملته أكثر من ٢٥ سنة ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك.. وفي الحقيقة فقد زاد الجدل والنقاش حول قانون النفط الذي لم يظهر للوجود حتى الآن.. وفي الحقيقة فان لدي سؤالاً واحداً فحسب معلوماتي أن هنالك صيغتين لمسودة القانون، واحدة في شباط والأخرى في تموز ومازال الخلاف حولهما قائماً، والمعلومات التي وصلتنا ان مجلس النواب عاد ليناقش مسودة شباط فهل هذا صحيح؟ ومن ناحية عملية فان تعطيل اصدار قانون اعادة هيكلة وزارة النفط أثر تأثيرا سلبيا كبيرا في طبيعة عمل وزارة النفط وشركاتها، لان من المعروف ان من الناحية العملية يبقى الكادر النفطي يتأمل هذا القانون ومتى يصدر وكيف وما تأثيرات هذا القانون؟ وبالتالي فان هذا الوضع يؤثر في حماسة وكفاءة الموظف ولا أدري ما الأسباب التي تؤخر اصدار هذا القانون.. الملاحظة الثانية تتعلق بالعقود التي وقعها أقليم كردستان، فلنفرض جدلا بعد انتهاء التعديلات الدستورية من اجراء التعديلات على الدستور وبعد ان تتم الموافقة على اصدار قانون النفط والغاز، فما الآثار التي تترتب على الشركات أو على حكومة أقليم كردستان فيما لو ان المجلس الاتحادي للنفط والغاز عارض بعض أنواع العقود التي أبرمتها هذه الشركات؟ وهذه مسألة مهمة جدا وما الآثار السلبية والآثار الايجابية.. وشيء آخر متعلق بقانون الاستثمار في تصفية النفط.. فكيف تتقاسم الحكومة المركزية أو حكومة الأقليم مع القطاع الخاص في الاستثمار في هذا المجال؟ فمن المعروف ان الطلب على النفط مشتق عن الطلب على المنتجات النفطية والقيمة المضافة التي تحققها صناعة التصفية قيمة عالية جدا، اذن ينبغي أن تتضمن السياسة النفطية مدى المساحة التي ستمنحها الى القطاع الخاص في هذا المجال ومدى تعارضها مع السياسة الانتاجية للعراق،

باسم جميل:

خبراؤنا التنفطيون المهاجرون لابد من تشريعات لرجوعهم الى احضان الوطن.

سهيل عباس:

ننتظر ان لا يكون استثمار النفط عمودياً بل ندعو ليكون افقياً مثل استثمارات التكرير وتصنيع البتروكيمياويات

فنحن نعلم اننا ستكون لنا حصة في الأوبك بعد أن يصدر قانون النفط والغاز وتستقر الأمور، وهذه الحصة الانتاجية لها سقف معين وهذا السقف المعين ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار مدى حصة القطاع الخاص في عملية الاستثمار في صناعة التصفية، واجمالا لهذه الأسئلة فنحن بحاجة الى قانون النفط والغاز لينظم عملية الصناعة النفطية التي عانت وتعاني تدهوراً قيمياً وأخلاقياً منذ سنة ١٩٨٥ والصناعة النفطية لا يمكن أن تتطور ولا يمكن أن تكون بمستوى الصناعة النفطية العالمية، ما لم تتحرر من سياسة الاجور المرتبطة بقوانين وزارة المالية التي هي قوانين القرن السابع عشر ..

في الهم الاقتصادي

مَن وراء أزمة الدولار؟

حسام الساموك

تفاقمت أزمة التداول بالدولار الى الحدّ الذي حمل أكثر شركات الصيرفة على الامتناع عن شرائه والاكتفاء بعمليات بيعه فقط،مما أحدث ارباكا كبيرا في انسيابية الصفقات التجارية والتعاملات اليومية للمتبضعين الذين اعتادوا اعتماد الدولار في تلبية احتياجاتهم المختلفة، لكن ما زاد الطين بلة،التقولات التي تشير الى أزمة ما في السيولة النقدية للعملة المحلية،وفي الوقت الذي كان على السلطة النقدية أن تسارع لنفي مثل هذه الشائعات التي تصطنعها وتسعى لتأكيدها الحلقات الطفيلية كي تستغلها أبشع استغلال بما يلحق الضرر الفادح بالبنية الاقتصادية، طالعتنا مراجعات الزبائن عددا من المصارف لسحب بعض من ايداعاتها بمناسبة مواسم الاعياد فكان رد المصارف أن البنك المركزي أحجم عن تزويدنا بمبالغنا المودعة لديه،وقد صادف أن كنت ضيفا قبل يومين عند مدير مفوض لأحد المصارف الأهلية حين اتصل هاتفيا بأحد مسؤولي البنك المركزي ليطالبه بضرورة السماح بصرف –ولو دفعة- من ايداعات مصرفه كي يحل أزمة الزحام الحاصل من زبائنه لسحب مبالغ من ايداعاتهم فكان جواب المسؤول المباشر أن ذلك استجابة للسياسة النقدية المعتمدة.

ترى أية سياسة نقدية تلك التي تطبق لتخلق أزمة أكثر ضرراً في وقت يتهامس فيه القائمون على بلورة تلك السياسة للحدّ من اللعبة التي أصبح فيها سعر استبدال الدولار يقل تدريجيا وبسابقة خطيرة عن سعر مزاد البنك المركزي

ترى أية سياسة نقدية تلك التي تطبق لتخلق أزمة أكثر ضرراً في وقت يتهامس فيه القائمون على بلورة تلك السياسة للحدّ من اللعبة التي أصبح فيها سعر استبدال الدولار يقل تدريجيا وبسابقة خطيرة عن سعر مزاد البنك المركزي،ليصل الى ما يقرب الألف دينار للدولار الواحد بل أن الكثير من شركات الصيرفة بدأ يمتنع عن شراء الدولار كمؤشر لتطور سلبي آخر لابدّ من أن تكون لتداعياته آثار غير حميدة؟.

لقد اعتمد البنك المركزي سياسات كان قد وصفها بالحازمة،وهي في حقيقتها كانت أكثر من متساهلة في التعاطي مع اجراءاته،مما ينبغي أن يجند امكاناته وصلاحياته الدستورية والقانونية لردع التصرفات غير المسؤولة من كل الجهات المعنية،حكومية كانت أم أهلية،لكي يفلح في ارساء تقاليد منصفة ومتسمة بالشفافية،ولا يقوى من ينوي التطاول عليها،في ظرف نشير بكل أسى الى اضطرار العديد من الجهات المعنية الى مهادنة أطراف تجاسرت على فرض مصالحها، وغض الطرف عن تجاوزات تتعارض مع القوانين والثوابت القائمة.

ان البنك المركزي،مدعوما بالمؤسسات الساندة لتوجهاته والمعنية بفرض القانون أولا وتحقيق المصلحية الوطنية ثانيا،لابدّ من أن يكون مرنا-بأقصى درجات المرونة-في التجاوب مع متطلبات انسيابية تداولات السوق ومفردات أنشطته المتنوعة،في نفس الوقت الذي يكون ملتزما وراسخا أمام مواجهة ومساءلة ومحاسبة الأطراف التي تسعى لخرق الثوابت واللوائح المعتمدة بأي من وسائل الابتزاز أوالمداهنة او المراوغة، ولنا الثقة الكاملة بقدراته المهنية على أن يكون مرآة تعكس مصلحة البلاد وتجسد تطلعات بنيها.

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠